



كويت مارى عبراق

داد كاى باآى ثبىتىحاىى

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٣١ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٤ / ٨ / ٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المسأونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز (المدعى) / حيدر كاظم جودة - وكيله المحامي قيس عدنان العامري .
المميز عليه (المدعى عليه) / رئيس مجلس محافظة النجف الاثرف / إضافة لوظيفته .

الإدعاء

ادعى المدعى (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه فى عام ٢٠٠٤ ترشح الى انتخابات المجالس البلدية لمحافظة النجف عن ناحية العباسية ، وفاز بالترتيب الأول على المرشحين لحصوله على (٣١٥) صوتاً ثم استبعد من العضوية بحجة انه لم يكن ساكناً فى الناحية قبل (سنة أشهر) من الترشيح للانتخابات وحيث انه يسكن فى الناحية منذ عام ٢٠٠٠ فقد قدم اعتراضاً أمام المدعى عليه الذي رفضه وتظلم بعد ذلك ورد تظلمه فأقسام الدعوى المرقمة (٤٠٧/ق/٢٠١٠) طالباً الحكم بتفعيل استحقاقه الانتخابي وإعادة حقوقه له مع التعويض عن الأضرار التي لحقته بسبب ذلك . ونتيجة المرافعة الغيابية العننية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٨ / ٥ / ٢٠١١ حكماً يقضى ببرد دعوى المدعى معللة قضاءها بان الفقرة (٢) من القسم (٤) من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة المرقم (٧١) لسنة ٢٠٠٤ نصت على استمرار كافة المجالس المحلية الموجودة عند صدور هذا الأمر فى مناصبهم ولصدور الأمر بتاريخ ٦ / ٤ / ٢٠٠٤ يكون قد أضفى الشرعية على المجلس البلدي لناحية العباسية وتكون دعوى المدعى لا أساس لها من القانون ولعدم قناعة المميز بالحكم الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري فقد بادر الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠١١ طالباً نقضه للأسباب التي سيوردها لاحقاً بلاحة تفصيلية .

كو^٧ ماري عبراق
داد كاي بالآي ئينتتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٣١/اتحادية/تميز/٢٠١١

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى تدقيق اللاحة التمييزية المقدمة من قبل المميز تبين انه طلب نقض الحكم للأسباب التي سيوردها لاحقاً في لائحة تفصيلية إلا انه لم يقدم اللاحة التفصيلية المنوه عنها في طعنه التمييزي المؤرخ ٢٠١١/٦/١٥ للوقوف على الأسباب الموجبة لنقض الحكم المميز فيكون مشمولاً بالجملة الأخيرة من المادة (٢١٠) /أولاً من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ وتحديثه التي تنص (بعد إكمال التسديقات التمييزية تصدر المحكمة المختصة بنظر الطعن قرارها على احد الوجوه التالية

١- رد عريضة التمييز اذا كانت مقدمة بعد مضي مدة التمييز او كانت خالية من الأسباب التي بني عليها الطعن .) ، لذا يكون الطعن التمييزي المقدم مخالفاً للقانون قرر رده وتحميل المميز الرسم المدفوع وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٨/١٤ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبدي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن